

# الحوار الديني عربياً وشروط فاعليته

## أنطوان مسرّة(\*)

منسق الأبحاث في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم،  
ورئيس الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية.

توصل الحوار الديني في المنطقة العربية، وبخاصة في لبنان، إلى درجة عالية نسبياً في الثبات والتواصل، ولكنه بحاجة إلى مزيد من التصويب والتركيز والفعالية. وإذا اقتصر هذا الحوار على الشؤون الدينية وما يرتبط بها مباشرة، فهو يتجاهل البعد العلائقي الذي لا ينحصر في المعرفة والإدراك، بل يطال السلوك والتعامل مع المعرفة الدينية وإدراكاتها وتصوراتها.

## أولاً: حوار في ثلاثة أبعاد

تتضمن إشكاليات العلاقات بين الأديان ثلاثة أبعاد:

### ١ - البعد الديني - الثقافي

يشمل هذا البعد قضايا لاهوتية وفقهية وتربوية وصوراً ذهنية متبادلة. في كتابه: **ثلاثة رسل لإله واحد**، يبين روجيه أرنالديز (Roger Arnaldez)<sup>(١)</sup> كيف أن الأديان لا تلتقي في شؤون عقائدية، في حين أن المؤمنين والمتصوفين من الأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام، يعبرون بشكل متشابه عن الإيمان على الرغم من التباعد الزمني والجغرافي بينهم. ويقول السيد هاني فحص خلال مؤتمر عقد في عمان في ١٧ - ١٠ / ٩ / ٢٠٠٥، نظمته الفريق العربي للحوار المسيحي - الإسلامي إن «العقائد لم تبين حضارات، بل الإيمان». لذا، فإن التراث الديني في المنطقة العربية قد يتحول إلى عبء إذا انزوى في عقائدية مغلقة وحقيقة

(\*) شارك وأشرف على مؤلفات عديدة، منها: الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام (١٩٩٧)؛ اقتصاد في سبيل العدالة الاجتماعية في لبنان (١٩٩٨)؛ بناء المواطنة في لبنان (١٩٩٩)؛ تنمية المجتمع المدني في لبنان: منظومة قيم ومبادرة وتواصل وتدريب (٢٠٠٠)، وجذور وثيقة الوفاق الوطني - الطائف (٢٠٠٦).

Roger Arnaldez, *Trois messagers pour un seul dieu* (Paris: Flammarion, 1986).

(١)

أحادية، في حين أن الحاجة هي إلى تحرير الإيمان من بعض أشكال التدين والحوُول دون تحوله إلى وعاء للنزاعات وإلى كيان سلطوي.

موقع الأديان في تحولات اليوم هو في اتجاهين متناقضين: في جانب هو دعوة إلى المحبة والسلام والرحمة، وفي جانب آخر هناك خطر تحول الدين إلى كيان سلطوي. تطرح هنا إشكاليات التزام المؤمنين في مختلف جوانب الحياة العامة، إذ لا تعني عبارة «مملكتي ليست من هذا العالم» الانعزال، بل الالتزام والعمل بتجرد في سبيل عالم أفضل.

## ٢ - البعد الدستوري والحقوقى

يشمل هذا البعد في الحوار الديني شؤوناً حقوقية أساسية في سبيل الإدارة الديمقراطية للتنوع الديني في الأنظمة العربية اليوم. وإذا اقتصر الحوار على الإيمان وعلى أبعاده الثقافية وعلى النمطات الذهنية والصور الإيجابية أو المشوّهة، وعلى الاختلاط في حوار الحياة، فإن هذه المكتسبات التي هي ثمرة قرون من الجهد المشترك قد تنهار إذا تنامي إدراك بالغبن والعزل وعدم المشاركة.

لا يوجد في الوطن العربي - الغني في الأعراق والأديان والمذاهب - حركات انفصالية منظمة تسعى إلى اقتطاع مساحة لها تجسيدا لهويتها الدينية أو العرقية، بل على العكس تعتبر كل المجموعات أنها جزء من الحضارة العربية ولا تطالب تالياً إلا بعلاقات قائمة على المشاركة والمساواة في المواطنة.

أما اليهودية الصهيونية فقد أدخلت إلى الشرق الأوسط عنصراً متفجراً في الترادف بين هوية دينية ومساحة جغرافية. وما تزال إسرائيل تعاني المأزق الدموي لهذا الترادف، وتحمل فلسطين وكل الدول العربية تبعاته، وبشكل خاص لبنان الذي هو النموذج النقيض في الوحدة والتنوع.

لكن لا يمكن تبرئة المسيحية والإسلام في المنطقة من ممارسات تؤدي إلى توترات دينية. إن طرح الموضوع انطلاقاً من التجربة التاريخية في إدارة التنوع الديني في المنطقة العربية، خلال حكم العثمانيين ومنذ نشوء إسرائيل، هو مفيد لصياغة توجهات عملية تساهم في التنظيم الحقوقي للتنوع والتفاعل الخلاق والحد من التوترات.

هناك أربع قضايا جوهرية في حقوق الإنسان مرتبطة بالأديان وتشكل عنصر خلاف في الشرع العربية لحقوق الإنسان، وهي التالية:

- حقوق المرأة.

- الأحوال الشخصية.

- الحريات الدينية.

- المشاركة السياسية.

تشكل هذه القضايا عنصر خلاف بالنسبة إلى كل المجموعات الدينية، مع ما يرتبط بذلك

من حقوق ثقافية وتعليم ديني ومشاركة سياسية. ولكن التراث العثماني والعربي بعامة طوال أكثر من أربعة قرون يوفر نماذج معيارية وقابلة للتطبيق في الكثير من المجتمعات اليوم شرط العمل على تطويرها وعصرنتها<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - البعد السياسي

يشمل هذا البعد تطييف (من طائفة) التباينات الدينية في التنافس السياسي والتعبئة السياسية، إذ ينتشر في العالم خبراء واختصاصيون في المناورات والتعبئة النزاعية من خلال استغلال التباينات الدينية. ويتطلب بناء السلام تالياً تنمية ثقافة المناعة والمقاومة تجاه استغلال الدين في التنافس السياسي.

العلاقة بين الدين والسياسة هي بطبيعتها مأساوية بالمعنى الإغريقي للمأساة (Tragedia). كيف يكون الإنسان المؤمن ملتزماً قضايا العالم من دون تلطيخ أيديه بفساد هذا العالم؟ إن النزاعات المتعلقة بالمعتقدات الدينية والمنمطات الذهنية حول الأديان والخلافات اللاهوتية هي مجرد نزاعات لا تصبح نزاعية إلا في ولوجها في مجال السلطة، أي اللجوء إلى الإكراه بمختلف أشكاله. كما إن السياسة هي صراع وتنافس على السلطة والموارد وتعبئة نزاعية وهي، في آن، إدارة الشأن العام أو المصلحة العامة.

#### يتطلب بناء السلام تنمية ثقافة المناعة والمقاومة تجاه استغلال الدين في التنافس السياسي.

فالحديث عن إسلام «سياسي» يتطلب، بحسب طبيعة السياسة، رسم حدود للعلاقة وضوابط حقوقية في إطار القاعدة الحقوقية (Rule of Law) كمرجعية إجرائية.

ورد في وثيقة الوفاق الوطني في لبنان عبارة «الانسجام بين الدين والدولة»، وهو تعبير وليد الخبرة اللبنانية في إيجابياتها وسلبياتها حول إدارة التنوع الديني. وهذا التعبير هو أكثر وضوحاً من مفاهيم الطائفية والعلمنة والفصل بين الدين والدولة أو عدم الفصل... ويفترض الانسجام بناء علاقة سلمية بين الدين والسياسة بحيث لا يكون الدين سلطوياً، بل إيماناً والتزاماً، ولا تكون السياسة عنفية متلبسة بالدين، بل مرتكزة على الإدارة الديمقراطية للتنوع الديني، وعلى الحد من استغلال الدين في التنافس السياسي، لأن هذا التنافس «الديني» المظهر يلوّث الدين ويفسد السياسة.

(٢) *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society* (conference), edited by Benjamin Braude and Bernard Lewis (New York; London: Holmes and Meier Publishers, 1982), and Antoine Messarra, «Principe de territorialité et principe de personnalité en fédéralisme comparé: Le Cas du Liban et perspectives actuelles pour la gestion du pluralisme,» dans: *Le Fédéralisme dans tous ses états = The States and Moods of Federalism: Governance, Identity and Methodology*, edited by Jean-François Gaudreault-DesBiens and Fabien Gélinas (Bruxelles, Brulant: Editions Yvon Blais, 2005), pp. 227-260.

## ثانياً: سلام الأديان مرتبط بالفاعلين ومواقفهم

إن للهيئات الدينية، مسيحية وإسلامية، في الوطن العربي مؤسسات منظمة واسعة الانتشار. هذه المؤسسات هي جزء واسع من تكوينات المجتمع الأهلي العربي وتتمتع تالياً بالقدرة على التأثير الإيجابي في التفاعل بين الأديان والسلام العالمي وثقافة حقوق الإنسان. لكن دور الأديان أصبح أكثر ارتباطاً، ليس بمجرد لقاءات وندوات ومؤتمرات، مفيدة ولا شك، ولكن ذات فاعلية محدودة، بل بدور الفاعلين أنفسهم في هذه الأديان. والشكوى من صورة نمطية للإسلام وللغرب بعامة في العقل الغربي لا يقابلها سعي جدي إلى تصحيح منابع الشكوى.

هناك في العلاقات بين الأديان جانبان: الجانب الثقافي - الإيماني وما يحمله من تباينات ومجالات مشتركة وصور ذهنية وتقاليدي، والجانب السياسي الأكبر حيث تكمن التعبئة السياسية للتباينات الدينية واستغلالها وتسييسها في التنافس بين النخب. ويتطلب هذا الجانب الثاني مقاربة أكثر عملائية لأنه يتضمن تلاعباً بالمشاعر والمعتقدات من قبل محترفين ومفتعلي نزاعات، إذ تصبح النزاعات نزاعية من خلال إدخال عنصر استغلال وتسييس<sup>(٣)</sup> وتظهر الخبرة اللبنانية، وفي يوغوسلافيا السابقة، أشكال تطييف التباينات، أي إعطاؤها طابعاً طائفيًا وتصويرها كذلك وافتعال انقسامات طائفية. لذلك يقتضي تالياً تجنب اختزال العلاقات بين الأديان في حوار ديني أو ثقافي عام، بل العمل على بناء المناعة والمقاومة المدنية لهذا النوع من الممارسات في الحياة العامة.

يقتضي في سبيل بناء المناعة رصد ممارسات نموذجية وعملية في العلاقات بين الأديان تأثير التماثل والاقتداء، وتساهم في تمكين الناس (Empowerment) على الفعل والمقاومة. ويوفر تجول في ساحة الحرية في بيروت بعد ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أي بعد العملية الإرهابية التي أدت إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، وفي قرى وبلدات لبنانية، أمثلة حيّة ومعيشة في التواصل، وهي توفر على الأقل مجالاً لدراسات عملائية مفيدة على المستوى المقارن.

وتوفر الحالة اللبنانية أيضاً، خلال سنوات الحروب منذ عام ١٩٧٥ وبعدها، أنماطاً إيجابية في بناء علاقات تضامن وصمود وتواصل تجاه افتعال تباينات طائفية وتغذيتها. وقد وضعت المؤسسة اللبنانية للسلام الأهلي الدائم «ومرصد الميثاق والذاكرة» في المؤسسة أكثر من مئة مؤشر لدراسة تطور أو تراجع أو جمود حالة السلم الأهلي الثابت. كما يصدر المرصد تقريراً سنوياً هو نوع من الإنذار المبكر لاستدراك تفاقم التباينات المسييسة دينياً ونزاعياً<sup>(٤)</sup>.

(٣) Nadine Issa, *La Programmation confessionnelle des mentalités à travers les médias au Liban: Etude de cas*, dir. [par] A. Messarra, mémoire pour le DES francophone de journalisme (Beyrouth: Université Libanaise; Paris: CFPJ-IFP, 2005).

(٤) مرصد السلم الأهلي والذاكرة في لبنان: من ذاكرة الحرب إلى ثقافة السلام، ١٩٩٩ - ٢٠٠٣: وقائع بحث جماعي وخمس ندوات عقدت في ٣ - ٧/٩/١٩٩٩، ١٤ - ١٩/٨/٢٠٠٠، ٦ - ١١/٨/٢٠٠١، ٢٤ - ٢٩/٨/٢٠٠٢، ١ - ٦/٨/٢٠٠٣، إشراف أنطوان مسرة، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلام الأهلي الدائم؛ ٢٠ (بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلام الأهلي الدائم، ٢٠٠٤).

وتبين هذه المؤشرات مكوّنات (Components) لحوار وبرامج ميدانية فاعلة بين الأديان والمذاهب.

ولا تصحّ التصورات والمنمّطات بالكلام، بل بالشواهد والأمثلة والوقائع. إن الخطاب العربي حول الإرهاب هو غالباً غير مدرك حجم المخاطر التي تهدد البشرية من حروب غير تقليدية ومن ممارسة العنف «باسم الله»، أي ممارسة الدينونة على البشر قبل الدينونة. والخطاب العربي هو غالباً غير متفهم على الأقل حجم الصدمة النفسية التي أحدثتها كارثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

بدلاً من نقد «استغلال» الإدارة الأمريكية هذه الكارثة، لماذا لا يستغل العرب هذه الكارثة الإنسانية في سبيل مزيد من الديمقراطية ومزيد من الضغط لتحقيق أمن عالمي حقيقي بدلاً من ردة الفعل وتمييز ممل ومعروف بين «المقاومة» والإرهاب، وكأن الهدف التهرب من واقع الإرهاب؟ وما الفائدة من تكرار خطاب تجريدي حول حقيقة الإسلام والتسامح والكل يعلم غالباً، أو يجب أن يعلم، أن المشكلة ليست أصلاً في الإسلام، بل في أنظمة استبداد عربية؟

**إنّ الخطاب العربي حول الإرهاب هو غالباً غير مدرك حجم المخاطر من حروب غير تقليدية ومن ممارسة العنف باسم الله.**

يمكن اختصار التصورات التي يعبر عنها شبان وباحثون وناشطون في الغرب بالثلاثية التالية: الإسلام والجهاد، والإسلام والمرأة،

والإسلام والإرهاب! تعبّر هذه الثلاثية عن واقع يجب أن يحمل العرب لا على اتهام الغير بالجهل أو سوء النية أو افتعال تصورات، بل على إيجاد معالجات داخلية عقلانية ومقنعة لهذه القضايا، لأن كل إنسان مسؤول أيضاً عن صورته.

يعني ذلك اعتماد نهج متجدد في دراسة العلاقات بين الأديان من خلال أمثلة نموذجية واقعية وإيجابية، ومن خلال طرح القضايا ليس بشمولية (علمانية، وطائفية، ودين، ودولة... الخ)، بل حالة بحالة من خلال رصد المظالم ومعالجة حالات هذه المظالم، إذ يسمح هذا المسار بتفكيك منمّطات وتصورات وإطلاقيات وبمباشرة حوار جدي فعال حول قضايا معيشة هي غالباً مصدر ظلم يتناول أفراداً وجماعات. وعندما يطرح السؤال: لماذا تهتم الدوائر الغربية الرسمية بالحرّيات الدينية بشكل خاص؟ يكون الجواب أن الحرّيات الدينية هي، بمنظور تاريخي وعملائي، أم الحرّيات وحقوق الإنسان بعامّة.

نشعر في كثير من اللقاءات حول الحوار الديني بمحدودية تأثير خطاب عربي حول جوهر الدين، والدين الإسلامي بخاصة وعلاقته بالسّلام، إذا افترق إلى نماذج عملية إيجابية ومعيشة تثير التماثل والافتداء. ولا بأس من ذكر آيات من كتاب مقدس حول التسامح، ولكن الناس تقول لك: هذا ما يرد في النص! وما يقتنعون به منطقياً وخطاباً لا يغيّر عملياً سلوكهم ومواقفهم التي ترتبط بما يشاهدون ويعيشون.

## ثالثاً: أولويات الحوار الديني عربياً

أبرز أولويات الحوار الديني عربياً اليوم هي الشؤون الأربعة التالية:

### ١ - التزام الهيئات الدينية قضايا حقوق الإنسان

إن المؤسسات الدينية والمؤمنين مدعوون إلى مزيد من التزام في سبيل العدالة والسلام في عالم تجتاحه مخاطر حروب غير تقليدية، وتفاوت متزايد بين شمال وجنوب، وانتشار خبراء سياسيين في استغلال الدين في التنافس السياسي بهدف التعبئة النزاعية. ويتطلب هذا المنحى التعاون في سبيل بناء ثقافة مناعة، ومقاومة مدنية، وتنقية مفاهيم عديدة في المساواة والعدالة والأخوة من التلوث.

تلتزم الهيئات الدينية الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال مواقف صريحة ومعلنة وجريئة بدلاً من الصمت والغموض والالتباس، وهي حالات تفسح المجال واسعاً لمنظمات وأفراد للقيام بأعمال محصنة بشرعية دينية<sup>(٥)</sup>. لذلك تدعو الحاجة، تالياً، إلى نزع الشرعية الدينية عن منظمات متعصبة أو إرهابية من دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بحرية التعبير السلمي.

أبرز مضامين هذا الالتزام النبذ العلني والصريح لكل أشكال العنف «باسم الله» أو الدين. ويجوز في حالات عديدة أو حصرية اللجوء إلى المقاومة دفاعاً عن السيادة والاستقلال ودفاعاً عن النفس، ولكن باسم القانون والحقوق أو غيرها من الاعتبارات الحقوقية أو الإنسانية التي أجمعت عليها البشرية في شرع دولية. أما اللجوء إلى العنف باسم الله أو الدين فهو نيابة عن الله وممارسة الدينونة على البشر قبل الدينونة ومن دون ضمانه أن البشري الذي يمارس القصاص هو الناطق الرسمي باسم الله ويحمل صكاً رسمياً بذلك، ولا يتخطى حدود توكيله المفترض، وأنه مطلق الطهارة والتجرد والعدل.

هناك في الشرق الأوسط أربعة نماذج متناقضة ومتفاوتة للعلاقات بين الأديان وإدارة التنوع الديني:

أ - النموذج اللبناني في إدارة التنوع الديني في إطار من المشاركة والمساواة والحريات الدينية. ولبنان اليوم هو في صلب ثلاث قضايا معاصرة: قضية أنظمة المشاركة في الحكم ومدى فعاليتها (Consensual Model of Democracy)، وقضية العلاقات بين الأديان وفاعلية الحوار بينها، وقضية مكانة الدول الصغرى في النظام العالمي. ولهذه القضايا الثلاث ارتباط بالآديان.

ب - الإسلام العربي حيث الإسلام دين الدولة ومصدر التشريع، وحيث النظام العام هو النظام الإسلامي.

ج - نموذج تركيا المتمثل في نهج أتاتورك بإرساء نوع من العلمنة.

(٥) انظر: سمر ذبيان، «رسالة مفتوحة إلى المفتي»، النهار، ٢١/٢/٢٠٠٣.

د - الصهيونية التي أدخلت عنصراً متفجراً إلى المنطقة، ألا وهو الترادف بين هوية ومساحة جغرافية، بمعنى انفراد هوية دينية في مساحة جغرافية لها<sup>(٦)</sup>، بينما لا توجد تقاليد فدرالية جغرافية في الشرق الأوسط .

## ٢ - حماية التنوع الديني في الوطن العربي من خلال مسارات ديمقراطية

يقول محمد حسنين هيكل:

«بقي أنه ما دام هذا الحديث كله حديث ضمير، فإن هناك ملاحظة لا بد لها أن تقال، وهي ملاحظة تعبر ضفاف النهر الواحد، وتتخطى صحاري الوطن المصري، واصله بقلق حقيقي إلى المشرق العربي. وهي ملاحظة تتعلق بمسيحيي المشرق (في فلسطين، ولبنان، وسوريا، والعراق، وحتى تركيا).

«هناك ظاهرة هجرة بينهم يصعب تحويل الأنظار عنها، أو إغفال أمرها، أو تجاهل أسبابها، حتى وإن كانت الأسباب نفسية تتصل بالمناخ السائد في المنطقة أكثر مما تتصل بالحقائق الواقعة فيه!

«وأشعر، ولا بد أن غيري يشعرون كذلك، أن المشهد العربي كله سوف يختلف إنسانياً وحضارياً، وسوف يصبح على وجه التأكيد أكثر فقراً وأقل ثراء لو أن ما يجري الآن من هجرة مسيحيي المشرق ترك أمره للتجاهل أو التغافل، أو للمخاوف حتى وإن لم يكن لها أساس.

«وظني أن جموع المسلمين في الأمة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بأن تعرف وتدرك بيقين أهمية موارثها، وحيوية تنوع مصادر ثقافتها، وخصوصية التركيبة الخلقة والمبدعة في تشكيل حياتها.

«أي خسارة لو أحس مسيحيو المشرق، بحق أو بغير حق، أنه لا مستقبل لهم أو لأولادهم فيه، ثم بقي الإسلام وحيداً في المشرق لا يؤنس وحدته غير وجود اليهودية الصهيونية، بالتحديد، أمامه في إسرائيل؟»<sup>(٧)</sup>.

ما يثير الاستغراب الخطاب العربي بتحفظ أو تردد عن القواعد الدولية لحقوق الإنسان من قبل هيئات دينية، بينما الشعوب العربية هي الضحية الكبرى للظلم في السياسات الدولية منذ نشوء إسرائيل.

(٦) انظر المراسلات الاسرائيلية حول لبنان التي نشرت في: دافار (Davar) الاسرائيلية ونقلتها بيروت المساء، ٩ - ١٦ / ١٢ / ١٩٧٥، ونشرت في: مذكرات موشي شاريت (بالعبرية)، ٨ ج (تل أبيب، [د. ن.]، ١٩٧٨)؛ يحيى أحمد الكعكي، لبنان والفدرالية (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٩)، وموشي شامير، «يوجد حل: تقسيم لبنان»، السفير، ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٣.

(٧) محمد حسنين هيكل، عام من الأزمات!، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، كلام في السياسة (القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ٢٠٠٢).

إن علاقة الأديان بحقوق الإنسان في الدول العربية هي إما علاقة تناقض أو علاقة استغلال الدين للحؤول دون تطبيق قواعد حقوق إنسان أساسية. وهناك موقفان متعارضان: موقف أول يرفض الأديان في أية علاقة مع حقوق الإنسان، وهذا يفقد حقوق الإنسان بعض مرتكزاتها القيمية، وله تأثير سلبي في جوانب عديدة من حقوق الإنسان التي تتخطى الطابع التعاقدي المحض. وموقف آخر يسعى على العكس إلى تسليط الأديان على حقوق الإنسان، ويعتبر الأديان المصدر المطلق لحقوق الإنسان. ويتجاهل هذا الموقف السياق التاريخي لحقوق الإنسان التي تسعى إلى حماية الإنسان من السلطة السياسية المطلقة، وكذلك من مؤسسات دينية في حال تحولها إلى سلطة بالمعنى السياسي.

وهناك قضايا حقوق إنسان ذات ارتباط مباشر بالأديان كالحريات الدينية، والمشاركة السياسية للأقليات الدينية، والتعليم الديني، والحقوق الثقافية بعامة المرتبطة بالأديان والمذاهب، والأحوال الشخصية... إن الحاجة تالياً في الدول العربية هي ماسة إلى بناء علاقة تكامل وانسجام بين الأديان وحقوق الإنسان.

### ٣ - القدس

إن مستقبل القدس هو محوري للأديان الثلاثة ذات المنبع الإبراهيمي، ليس كمساحة جغرافية، بل كرمز للالتقاء الروحي الجامع والقائم على احترام متبادل وقبول وتواصل خلاق انسجاماً مع تجربة تاريخية طويلة في إدارة التنوع الديني والمذهبي في المنطقة العربية.

### ٤ - استخلاص نموذج عربي مشترك في الفصل بين الدين والسلطة

إن الحاجة هي إلى ترشيد «السياسات الدينية»، وبخاصة أن عبارتي «الفصل بين الدين والدولة»، وكذلك عبارة «الاسلام دين ودولة»، فيهما اختزال وتبسيط وتمويه لعلاقة معقدة وغالباً مأساوية بين الدين والسياسة.

وتمارس كل دولة ديمقراطية ثلاث وظائف دينية:

أ - إدارة التنوع الديني من خلال التشريع.

ب - حماية الحريات الدينية من خلال قضاء مستقل ومجال عام محايد بحيث يستطيع كل فرد أن يؤمن أو لا يؤمن أو يؤمن على طريقته من دون المساس بالنظام العام. والنظام العام هذا ليس نظام الدين السائد - كما في أكثر البلدان العربية - بل النظام الذي يحافظ على قواعد العيش معاً وعلى الحقوق الأساسية للجميع من دون استثناء.

ج - صفة الدولة كمحور تفاوض وتقرير لاحتواء النزاعات التي تتعلق بالأديان أو تتخذ طابعاً دينياً في حال انتقال النزاعات من المجال الخاص إلى المجال العام.

إن ظاهرة تسييس الدين في التنافس على السلطة مستديمة لأن الأديان تحمل كثافة قيمية، وقد تستعمل كوسيلة تعبئة أكثر من غيرها من الشؤون، لأن القضايا المطروحة دينياً



غير قابلة للتفاوض كالشؤون البشرية الأخرى. ولذا، فهناك حاجة إلى البحث العملائي في سبل الحد من استغلال الدين في التنافس على السلطة.

وتعتبر الدراسة الميدانية حول أشكال احتواء النزاعات المسيّسة دينياً هي المدخل لسدّ فراغ نظري وعملي حول الموضوع. هل أصبحت الأديان اليوم في استغلالها السياسي مجالات سائبة ومن دون ضوابط يقتحمها متنافسون سياسيون ورجال الدين طامعون في السلطة؟ تشمل الظاهرة أكثر بلدان العالم، وبشكل أكثر حدة المنطقة العربية مهد الأديان الكبرى.

إن النظرية العلمانية الغربية في أزمة، والوطن العربي يبحث في أجواء تعصب وأصوليات عن نموذج عملي لاحتواء النزاعات المسيّسة دينياً. وما تعيشه أكثر المجتمعات في العلاقة بين الدين والسياسة هو مختبر مؤلم في بعض مظاهره، لكن دراسته في إطار حوارات دينية من نوع آخر ومن دون أطر ذهنية مسبقة هي بالغة الفائدة لاستخلاص نموذج عربي في تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة.

### تختلف الأديان في عقائدها ولكنها تجابه كلها من دون استثناء جدلية استغلال الدين وهي العضلة التي تشكل المنطلق لتنظيم العلاقة بين الدين والسياسة.

وتعاني الأنظمة العربية انتشار تيارات تعصب واستغلال الدين، وبشكل عام مجالاً دينياً سائباً يخترقه سياسيون ورجال دين، فما هي النماذج العملية في البلدان العربية، والتي يمكن اعتبارها مدخلاً لدراسة تنظيم الدولة للمجال الديني؟

تختلف الأديان في عقائدها، ولكنها تجابه كلها من دون استثناء جدلية استغلال الدين، وهي العضلة التي تشكل المنطلق لتنظيم العلاقة بين الدين والسياسة، إذ يطمس توقف الباحثين على مستوى العقائد المشكلة الأساس في احتواء النزاعات المسيّسة دينياً، وتصيب هذه المسألة كل المجتمعات. إنها تتخذ أبعاداً أكثر خطورة في الوطن العربي حيث نشأت الأديان السماوية الكبرى. كما إن التحول عن هذا الغنى نحو تسويد الدين الواحد أو كيانات طائفية هو مناقض للمسار التاريخي العربي بعامته في تنظيم العلاقة على أسس حقوقية وضعية وبرامغامية فاعلة وغير منافية للحرية.

هناك إجماع بين المفكرين على رفض السلطة الدينية (بالمعنى السياسي لـ «Power») وليس «Authority» على اعتبار أنها خارجة عن مفاهيم القرآن، ولكن ما هي المؤسسات التي تحول دون الاحتكام إلى الشارع وتنظم الفصل الوظيفي بين الاختصاصات والسلطات وتلملم المصالح وتحثي النزاعات؟ لقد تحول الدين سياسياً وعملياً، وبسبب فقدان الضوابط في المجتمعات العربية، وبخاصة تلك التي تتمتع بدرجة من الديمقراطية، إلى مجال سائب (No Man's Land) يخترقه رجال الدين ورجال السياسة الباحثون عن شرعية ذات مصدر إلهي وغير قابلة للنقد.

يفتقر الوطن العربي إلى نموذج في تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة على الرغم من غنى التجربة العربية التاريخية والمعاصرة. ويظهر هذا الفراغ في تأرجح المنظرين ضمن العموميات المعروفة في الدين والدولة والشريعة والعلمانية... ولذلك تسمح الدراسة الميدانية، وبخاصة دراسة حالات، باستخلاص نموذج يشكل إطاراً في التنظير كما في الممارسة.

لقد انطلقت الجدلية في الغرب من السياسة لضبط الفصل الوظيفي بين الهيئات الدينية والسلطات السياسية التنفيذية. ويجب أن تنطلق الجدلية في الوطن العربي من الدين لحمايته من التسييس والحفاظ على جوهره تجاه التنافس السياسي والاستغلال.

وتظهر الملاحظة المباشرة التي هي المنهج الأول في العلوم الاجتماعية أن كل الأديان متشابهة تجاه جوهر السياسة، بعكس ما يرد في بعض الأبحاث حول تباين هذا الدين عن ذلك، إذ يظهر للباحث الميداني في العلاقة بين الدين والسياسة أن هذا التشابه يشمل ثلاثة أمور لها ارتباط بالسياسة:

أ - كل الأديان معرضة للتسييس أو الاستغلال السياسي في حال توافر حدّ أدنى من الديمقراطية<sup>(٨)</sup>.

ب - كل الأديان تنحو إلى المؤسسة: تسعى الأديان إلى توطيد دعائمها ضمن مؤسسات إما لأهداف تنظيمية دينية وتبشيرية، وإما لأهداف سلطوية.

ج - كل الأديان هي بحاجة إلى تنظيم علاقتها مع الدولة: إن اختصار الإسلام بثلاثة دين ودنيا ودولة، أو مجرد اعتبار «الإسلام مصدر التشريع» هو اختزال للجدلية التي لا مفر منها في تنظيم علاقة ورسم حدود السلطات والاختصاصات وتحديد صلاحية القاعدة الحقوقية وحدها (Rule of Law) في اللجوء إلى القوة المنظمة. إن جدلية الديني والدنيوي هي جزء من نظرية دستورية متجددة في فصل السلطات. فكما إنه يقتضي الفصل وظيفياً بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، يجب الفصل وظيفياً بين السلطات السياسية التنفيذية والهيئات الدينية.

إن بيان علماء المسلمين الذي ألقاه في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ الشيخ أحمد متوئي الشعراوي يشدد على ثلاثة مفاهيم تشكل إطاراً في بناء نظرية العلاقة بين الدين والدولة، وهي: أولياء الأمور، وحدود الولاية، والضوابط. وقد جاء في البيان:

«اتفق العلماء أن تغيير المنكر باليد واجب على ولي الأمر وعلى كل إنسان في حدود ولايته، وأن تغيير المنكر إذا أدى إلى مفسدة أشد كان التوقف واجباً لأن إباحة تغيير المنكر بغير ضوابط يؤدي إلى شيوع الفوضى في المجتمع ويضر بمصلحة الدين والوطن. (...) الثابت في كل العصور أن الذي يقوم بتنفيذ الحدود وتغيير المنكر باليد هم أولياء الأمور وحدهم».

(٨) محمد السماك، الاستغلال الديني في الصراعات السياسية (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٠).

تفترض المفاهيم الأساسية الواردة في هذا البيان اختصاصاً سياسياً متميزاً، أي فصلاً وظيفياً بين السلطة السياسية والهيئات الدينية.

إن الدين ليس مسألة محض خاصة، ولا هو مسألة ترتبط كلها بالشأن العام، إذ يشتمل كل دين على مجال مشترك بين العام والخاص هو موضوع نزاع أو تقنين بالنسبة إلى السلطة السياسية. كما أن نفي المجال الخاص في الدين، حيث يحق للفرد أن يكون ملحقاً، وأن يصوم أو لا يصوم، وأن يصلي أو لا يصلي... شرط عدم إخلاله بالنظام العام، هذا النفي هو تسلط وهيمنة. ونفي كل مجال عام في الدين هو تهميش له. ما هو تالياً المجال الديني المحايد الذي تتركه الأنظمة العربية للأفراد وللجماعات، والذي يتوجب على الدولة الديمقراطية حمايته والدفاع عنه؟

**إن التنظير حول الدين  
والسياسة بمعزل عن التجربة  
التاريخية المعيشة هو نهج لا  
يساعد على معالجة المشاكل  
التي تعانيها العلاقات بين  
الاديان في الوطن العربي.**

إن الإقرار بمجال ديني متميز عن الشؤون السياسية التنفيذية وحصر اختصاصات رجال الدين بشكل لا يؤدي إلى نفي جدلية العام والخاص هما شرطان تثبت التجربة الحاجة اليهما. ويحتم ذلك إدراك الدولة لا كوسيلة لسيادة الجماعة الطاغية أو الدين السائد، بل كجسر يعبر منه الجميع من دون استثناء.

وتظهر الحالتان اللبنانية والمصرية اختلافاً في كيفية الاستغلال السياسي للدين تحت شعار الدفاع عن الطوائف وحقوقها، وبشكل انفلاش الشارع ومجالس الطوائف في الحالة اللبنانية، وتحت شعار الأصالة والشرعية في الحالة المصرية.

كما تظهر الحالتان اختلافاً في منحنى السلطة في تنظيم العلاقة مع الدين بواسطة القمم الروحية المشتركة التي لا تتمتع بطابع رسمي في الحالة اللبنانية، أو بواسطة وزارة الأوقاف ومؤسسات أخرى في الحالة المصرية. لكن الحاجة تبقى هي نفسها في اعتماد نموذج يحافظ على الدين ويحقق فصلاً وظيفياً للاختصاصات من أجل المزيد من الاستقرار والفاعلية والديمقراطية.

إن التنظير حول الدين والسياسة بمعزل عن التجربة التاريخية المعيشة، وعن الفاعلية المقارنة لمختلف هذه التجارب، بغية استخلاص نموذج قابل للتطبيق، هو نهج لا يساعد على معالجة المشاكل التي تعانيها العلاقات بين الأديان في الوطن العربي. وتحمل التجربة العربية في غناها أنماطاً فاعلة في تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة قد تكون قابلة للتعميم، شرط دراستها في حوارات عملانية وبناءة ومن دون مجاملة ومن دون عقدة تخلف أو أطر ذهنية مسبقة.

هناك نظرية متجددة لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، تشمل فئة رابعة هي الشؤون الدينية التي يقتضي تقنينها واحتواؤها وتنظيم مجالها. ولا بد

من القول إن التاريخ العربي والإسلامي، في حال دراسته واقعياً ومن خلال التجربة، غني في هذا المجال، ويستخلص منه نماذج لاحتواء النزاعات المسيّسة دينياً، من أجل الحد من التوترات الدينية والطائفية، وعدم تحوّل الدين إلى مجال سائب وسلطوي، عملاً بالآية الكريمة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾<sup>(٩)</sup>.

### \*\*\*

إن الحوار الديني في الوطن العربي الذي حقق إنجازات عديدة، وفي ظروف صعبة، هو بحاجة في آن إلى مزيد من التركيز والتصويب والتأصيل<sup>(١٠)</sup>، وبخاصة في الشؤون التالية: الإدارة الديمقراطية للتنوع الديني، والتمايز بين الشريعة والتشريع<sup>(١١)</sup>، وصولاً إلى «علمنتنا نحن» بحسب تعبير للسيد هاني فحص، وبناء ثقافة مناعة تجاه الاستغلال السياسي للدين والتعبئة السياسية الدينية، وتنقية الأديان عربياً من التلوث الأيديولوجي والعقائدي، مع ممارسة نقد ذاتي<sup>(١٢)</sup> من دون خوف على الدين، بل حرصاً عليه □

(٩) القرآن الكريم، «سورة البقرة»، الآية ٢٥٦.

(١٠) انظر في هذا السياق: عباس الحلبي، **عن الحوار والمصالحة والسلم الأهلي**، دفاثر الحوار؛ ١ (بيروت: جامعة القديس يوسف، معهد الدراسات المسيحية الإسلامية، ٢٠٠٣)، و Abbas El-Halaby, *Les Druzes: Vivre avec l'avenir* (Beyrouth: Dar An-Nahar, 2005).

(١١) انظر مفهوم «الانسجام بين الدين والدولة» في: وثيقة الوفاق الوطني اللبناني - الطائف (١٩٨٩)، وأنطوان نصري مسرة: **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة** (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠٠٥)، ص ٣٦١ - ٣٩٠، و«تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة في الأنظمة العربية المعاصرة: بحث في نظرية عامة استناداً إلى حالي لبنان ومصر»، **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٣١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٧٠-٨٨.

(١٢) جورج خضر، «نقد المؤسسة الدينية»، **النهار**، ٢١/١١/٢٠٠٣.